

دور الادارة التعليمية الجزائرية في
تنمية مسار المرأة الجزائرية

**The role of Algerian educational policy
Participation in political life**

دوداح نوال

جامعة الجزائر 2

naweldoudah@yahoo.com

فاطمة الزهراء سليمي

جامعة الجزائر 2

fatmaelzohra.selimi@univ-alger2.dz

تاريخ القبول: 2022/12/31

تاريخ الاستلام: 2022/12/29

ملخص:

يعتبر التعليم الأداة الرئيسية في تغيير بنية أي مجتمع وعلى غرار كل بلدان العالم الثالث عرفت الجزائر بعد الاستقلال نقلة نوعية في نمط الاستراتيجيات المتبعة لتعميم التعليم وذلك بإجبار الأسر على تعليم أبنائهم فور بلوغهم السن القانوني كما شددت أيضا على تعليم الفتيات باعتبارهن الفئات الأكثر تهميشا خاصة في فترة الحرب.

إضافة إلى الأدوار التقليدية التي دأبت المرأة على تأديتها بدأ بالوظيفة البيولوجية كأم وأخت وربة بيت في العموم. فأُسندت إليها لاحقا وبفضل السياسات التعليمية مهام جديدة حيث عرفت المؤسسات الاجتماعية اكتساحا رهيبا للعنصر النسوي اذ تصدرت مراكز صنع القرار في جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بفضل المجهودات الجبارة التي قامت بها الدولة لإعادة تحسين مكانة المرأة بإبرازها كعنصر فعال وإيجابي في المجتمع الذي تنتمي إليه.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية، المشاركة السياسية، تمكين المرأة.

Abstract :

Education is the main tool in changing the structure of any society, and like all third world countries, Algeria after its independence experienced a qualitative shift in the pattern of strategies adopted to mainstream education by forcing families to educate their children as soon as they reached legal age, and also emphasized the education of girls as the most marginalized groups, especially during the war.

In addition to the traditional roles that women have begun to play, it begins with the biological function of a mother, sister and a housewife in general. However, due to educational policies, social institutions experienced a terrible sweep of the feminist element, leading decision-making centres in all political, economic and social sectors, due to the state's tremendous efforts of the government to re-improve women's standing by highlighting them as an effective and positive element in the society to which they belong.

Key words: educational policy, Political participation, Women's Empowerment

مقدمة :

تعتبر المشاركة في الحياة السياسية على جميع مستوياتها، من أهم المؤشرات الدالة على تطور المجتمع، والنظام السياسي، خاصة إذا اقترنت بالتداول على المناصب الهامة بين كل فئات المجتمع، كما يرى "صامويل هنتجتون أن الحداثة السياسية والتنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل، الأولى ترشيد السلطة وأن يتم ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد، والثانية تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد البنية المتخصصة لها، والثالثة زيادة المشاركة السياسية للمواطنين"¹، ويؤيده في الرأي "ألموند غابرييل الذي يرى أنه من أهم أزمات التنمية السياسية عدم وجود فرص للمشاركة السياسية وغياب آلياتها لمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار في النظام السياسي"²، ويتفق معهما في الرأي لوسيان الذي يرى أزمة المشاركة السياسية تشير إلى مدى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وفي صنع القرار³، على اختلاف أطرافهم، وهذا يعني أن للمواطن حقا ودورا يمارسه في عملية صنع القرارات، فهي مساهمة الفرد في أحد الأنشطة السياسية التي تؤثر في عملية صنع القرار واتخاذها، والتي تشمل التعبير عن رأى في قضية عامة، والعضوية الحزبية، والانضمام لمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني أو التعاون معها، والترشيح في الانتخابات، وتولى أي من المناصب التنفيذية والتشريعية.

وعلى اعتبار التعليم هو المحرك الأول والرئيس في تغيير العمق الثقافي والاجتماعي لأي بلد يصبو إلى تبني استراتيجيات حقيقية لإثبات مكانه على الصعيد الدولي، فهو الأداة الأساسية لرسكلة أنماط التفكير الحديثة والقديمة لأي سياسات داخلية.

وعلى غرار كل بلدان العالم الثالث عرفت الجزائر نقلة نوعية في نمط الاستراتيجيات المتبناة لتعميم التعليم وذلك بإجبار الأسر على تعليم أبنائهم وإحاقهم بالصفوف التعليمية فور بلوغهم سن السادسة، وتعود هذه الرغبة القوية للدولة الجزائرية لإجبارية التعليم، بسبب العامل التاريخي إذ عرفت البلاد أثناء الحقبة الاستعمارية دمارا كليا للبنى التحتية، حيث أكدت المصادر التاريخية حينها، أن عند دخول فرنسا للجزائر سنة 1830م كانت نسبة الأمية 0% بمعنى أنه كل الجزائريين لديهم إرث تعليمي متنقل عبر الأجيال بفضل نشاط الزوايا والمدارس القرآنية لكن عند الاستقلال سُجلت الكارثة، حيث عرفت الأمية ارتفاعا مهولا بلغ 98% وما بقي من الشعب كان تعليمه مفرنس أي أنه لا يتقن غير اللغة الفرنسية نطقا وكتابة وحتى تفكيراً وانطلاقاً من هذا الظرف التاريخي قامت الدولة الجزائرية بإعادة بناء البنى التحتية للمجتمع من خلال إعادة الاعتبار لجميع مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى رأس

هذه المؤسسات أولت الجزائر الاهتمام المطلق للمؤسسات التعليمية باعتبارها المنارات التي تنير درب الأجيال وتعيد بناء ما تم تهديمه من طرف الدول المستعمرة، فعممت التعليم وفرضته على جميع الفئات الاجتماعية باختلاف سنهم وتوجهاتهم وأعراقهم.

تمثل المرأة نصف المجتمع، ولهذا تهتم الدولة كثيرا بإدماج المرأة في كل مخططاتها التنموية، بما في ذلك التنمية السياسية، فالتنمية السياسية لأي مجتمع تتضمن في إحدى جوانبها تنمية روح المواطنة، والولاء والمشاركة السياسية، حيث تعد هذه الأخيرة مؤشرا مهما يدل على مدى تطور المجتمع ونظامه السياسي، ولهذا يرى الكثير من العلماء المنظرين أن المشاركة السياسية لكل فئات المجتمع وبطريقة عادلة توفر تنمية سياسية جيدة، وتزيد من تطور المجتمع واستقراره، ومن هذا المنطلق ذهبت الجزائر إلى إعادة الاعتبار للعنصر النسوي حيث أولت اهتماما كبيرا للمرأة كونها عانت الأمرين بسبب السياسات الاستعمارية التعسفية، بالإضافة إلى قسوة الظروف التي عزلتها عن الفضاءات الحوية، إذ عانت النساء الريفيات الكثير بسبب حالة العزل الطبيعي التي وضعن فيها خوفا من بطش فرنسا، فتم عزل المرأة عن حياتها الاجتماعية خوفا عليها، ومن خلال تلك الظروف السالفة الذكر، عملت الأنظمة المتعاقبة على إنصاف المرأة بإعادة إدماجها في المجتمع وذلك بإقحامها في ميادين الشغل والتعليم وتبوأ تلك مناصب مهمة خاصة بعد نيل الاستقلال إذ تمكنت المرأة الجزائرية من تصدر قائمة الفاعلين في المجتمع وبتحقيقها عدة نجاحات على كافة الأصعدة.

وانطلاقا من هذا الطرح وجب علينا التساؤل عن ماهية الأدوار الجديدة التي تقلدتها المرأة الجزائرية بعد الاستقلال؟

أولا: أشكال الكفاح النسوي أثناء الحرب:

قبل الحديث عن واقع المرأة الجزائرية الحديثة كان لزاما علينا التطرق أولا لوضعيتها الاجتماعية أثناء الثورة التحريرية وقبلها كي نستطيع ملاحظة الفرق بين أدوارها التقليدية والحديثة، فقد ساهمت المرأة بشكل قوي في الحرب التحريرية باختلاف طبقاتهن وتوجهاتهن إذ لم يمنعهن ضعفهن الجسدي من التصدي للمستعمر الذي مارس سياسة الأرض المحروقة، حيث تقلدت أدوار متعددة سواء داخل بيوتهن أو خارجها وفيما يلي سنورد أهم المهام التي أسندت لها أثناء الثورة التحريرية.

1. تأمين المأوى والغذاء:

عملت المرأة انطلاقا من كونها ربة البيت على تأمين الغذاء والمأوى للمجاهدين، حيث عملت على جمع المؤونة وتخزينها في أماكن سرية بالبيت أو بالمحيط الخارج له وذلك من أجل ضمان استمرارية الدعم التموييني للمجاهدين حينها.

2. تأمين إيصال المعلومات والذخيرة في المدن:

يشكل هذا النوع من العمل المسلح، مغامرة خطيرة قد تؤدي بهن إلى مسالخ التعذيب حيث كانت النسوة حينها تقمن بالاندماج في المجتمع الفرنسي بتقليدهن في الشكل والكلام خاصة اللواتي لديهن ملامح أوروبية وذلك بغية الاطلاع على المعلومات السرية المتعلقة بأمن المجاهدين خاصة والثورة في عمومها، وتكمن خطورة هذا العمل في كونه وظيفة إختراقية بالدرجة الأولى واحتمال اكتشاف أمرهن من العدو دائما وارد مما يشكل تهديدا مباشرا لهن⁴

3. جمع المال والأدوية:

تعتبر هذه العملية من أدق الأنشطة التي كانت تقوم بهن النسوة حيث كنا يعملن جاهدات على توفير الأدوية من مراكز التصنيع الداخلي للثوار، أو من خلال الاستيلاء على بعض الصيدليات وكانت المجاهدات تقمن بجمع الأدوية وتوزيعها على المستشفيات المتنقلة خارج المدن وذلك من أجل إسعاف الجرحى والمصابين ويوضح الجدول التالي عدد المناضلات اللواتي تم إحصاؤهن خلال الثورة التحريرية:⁵

جدول (1)

عدد المناضلات اللواتي تم إحصاؤهن خلال الثورة التحريرية

نوع النشاطات للمناضلات	نشاطات محددة	نشاطات غير محددة	المجموع
مدنيات	3066	6128	9194
عسكريات	205	1550	1755
المجموع	3271	7678	10949

المصدر: أحمد مريوش، (1998)، كفاح المرأة الجزائرية، دراسة وبحوث الملتقى الوطني حول كفاح المرأة الجزائرية، الجزائر، 1998، ص ص 216-217.

يوضح الجدول نمط الكفاح الذي كانت تتبناه المرأة الجزائرية حيث كان المجال مفتوحا على مصراعيه أمامها لاختبار العمل المناسب الذي يتلاءم مع قدراتها الجسمية والنفسية والعقلية. فكانت نسبة النساء المدنيات أكثر بكثير من اللواتي امتهن العمل العسكري.

ويجدر بالذكر أنه طيلة قرن من الزمن لم يستطع المستعمر الفرنسي كشف سر الثورة التحريرية الذي تمثلته المرأة على جميع الأصعدة خاصة من خلال وظيفتها الأسرية التي تتبلور في وظيفة رئيسية وهي تكوين الأجيال الثائرة والمتمردة على التواجد الفرنسي، بالإضافة إلى توفير الدعم اللوجستيكي طيلة الكفاح التحريري، حيث عملت الأم رغم حرمانها من التعليم على تربية أولادها تربية دينية ملتزمة بتعاليم الدين الإسلامي بالإضافة إلى التربية الوطنية التي تركز على عقيدة أساسية وهي الجهاد في سبيل الله لطردها فرنسا واسترداد الحرية الكاملة للشعب الجزائري. وقد تكبدت الجزائر خلال هذه المسيرة النضالية للمرأة الكثير من الشهيدات اللواتي قتلن أثناء التعذيب أو في ميادين القتال، كالمجاهدة لالة فاطمة نسومر التي قاومت الفرنسيين بمنطقة جرجرة حيث قادت جيوشا وفيالق سنة 1857، حيث كبدت فرنسا خسائر فادحة وعلى سيرتها ظهرت كثيرات أمثال جميلة بوحيرد ومريم بوعتورة وحسية بن بوعلي وغيرهن من النساء اللواتي عطرن مسار الكفاح الجزائري.

ثانيا: وضعية المرأة بعد الاستقلال:

علقت المرأة الجزائرية الكثير من الآمال لرفع وضعيتها وتكريس حقوقها المهضومة من قبل المستعمر الفرنسي. خاصة بعد أن صنعت لها مكانة مرموقة في سياقها النضالي فأثبتت جدارتها وكفاءتها مثل الرجل تماما. وبالتالي كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تعيد الأمور إلى نصابها وذلك من خلال إعادة الاعتبار للوضعية الاجتماعية للمرأة، إذ كان لزاما انتهاج سياسات داخلية تفتح المجال على مصراعيه لتعليم المرأة وتكوينها وإعدادها لتولي مناصب مهمة داخل بناء الدولة الجزائرية الحديثة.

وأول محطة استهل بها النظام سياسته الداخلية هي بوابة التعليم، فبعدما كان التعليم الثانوي أثناء الاستعمار مقتصرًا في المدارس الفرنسية التي عملت على طمس القيم العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري، سعت الدولة بعد الاستقلال لتدارك الوضع آنذاك والاستعانة بإطارات ومدرّبين جزائريين كما استعانت بكفاءات عربية ساعدتها على كسر صخرة الجهل التي وضعتها فرنسا على رؤوس الشعب الجزائري ومن بين الدول العربية المساهمة في نشر التعليم، دولة العراق، وجمهورية مصر العربية، دون أن ننسى فضل الدولة الفلسطينية المحتلة.

وبعد هذه المجهودات المكثفة لوحظ ارتفاع نسب تدرّس الإناث في الطور الابتدائي وذلك بنسبة 40% من المجموع العام. أما التعليم الثانوي والجامعي فكانت النسبة أقل، ولكنها كانت في تزايد مستمر وقد سُجل ميل الفتيات إلى الشعب الأدبية، الطبية والقانونية وكانت

الثانويات شبه معدومة من جنس الإناث، وهذا نظرا للتنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمع، والتي توجه الفتاة إلى التخصص الذي يتناسب والتقسيم الجنسي للأدوار.⁶

ونورد فيما يلي نسب تدرس الذكور والإناث وذلك لملاحظة ازدياد نسب تواجد الإناث بالمدارس مقارنة بالذكور، مما يدل على أن هناك وعي بوجوب الاهتمام المكثف بالمرأة كونها العنصر الأساسي في بناء الأسرة وأيضاً هي العمود الرئيسي في أي مجتمع، فتعليم فتاه معناه تكوين جيل متعلم واعٍ ومتقف، يعرف ماله وما عليه. وبالتالي يصعب السيطرة عليه أو توجيهه وفق مصالح معينة لا تخدمه أو تخدم المجتمع الذي ينتمي إليه، فتعليم المرأة بالخصوص هو الخطوة الحاسمة في بناء أي دولة متحضرة تؤمن بحرية أفرادها كما تؤمن بكفاءتهم لقيادة ومسؤولية أي قطاع سيوكل إليهم لاحقاً.

ويوضح لنا الجدول التالي توزيع نسب التمدريس لدى الذكور والإناث بعد الاستقلال.⁷

جدول (2)

توزيع نسب التمدريس لدى الذكور والإناث بعد الاستقلال

نسب التمدريس السنوات	الذكور	الإناث
1965/1966	75.1%	32.9%
1970/1971	70.4%	43.9%
1975/1976	89.1%	61.4%
1980/1981	88.4%	67.3%
1985/1986	92.3%	72.25%
1991/1992	94.16%	79.52%

المصدر: بنون محفوظ، 1999، الجزائريون ضحية الأفلطونية الجديدة، دراسة سوسيوانثروبولوجية ، دار مارينور، الجزائر، ص 68.

وبتزايد نسب المتعلّقات خاضت المرأة غمار أسواق العمل واكتسحت جميع المجالات دون أي حاجز يعيق من تقدمها، خاصة وأن السياسة الداخلية للبلد حينها شرعت العديد من النصوص والمواثيق التي أجبرت المرأة على المساهمة في حركة البناء والتشييد واعتبارها قوة لا يستهان بها " إن الاشتراكية التي تعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الخلية العائلية بوصفها أما وزوجة ومواطنة، يشجعها على أن تشتغل لأن في ذلك مصلحة للوطن".⁸

وتشير الدراسات في تلك الفترة، تركز النشاط السنوي على الإدارة العامة كالصحة والتعليم مقارنة بالقطاعات الأخرى، التي تعرف بأنها قطاعات رجالية كالبناء والأشغال والنقل العمومي مما يوحي بأن المجتمع الجزائري ما زال يتقيد بالعادات والتقاليد الضابطة والتي تؤكد على حصر إمكانيات المرأة في قطاعات معينة، وهذا ما يتماشى مع ما نص عليه الميثاق الوطني " إن إدخال المرأة الجزائرية إلى دوائر الإنتاج يجب أن يراعي ما تقتضيه كزوجة وربة بيت في دعم وبناء العائلة التي تشكل الخلية الأساسية للأمة، ولذلك يجب أن تشجع الدولة المرأة على أن تشغل المناصب التي تناسب استعدادها وكفاءتها وتوفر أمن الأسرة، وتدخل التحويلات اللازمة على عدد الأعمال التي تباشرها النساء حتى يكون عمل المرأة أحد عناصر الانسجام العائلي.

وغير بعيد عن المجالات الحيوية التي عرفت تغييرات واسعة اقتضت المرأة بفضل دخولها سوق العمل واكتسابها مهارات عملية وعلمية ذلك بفضل السياسات التعليمية التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، قامت باكتساح الحياة السياسية إذ نشطت ضمن المجالات الرسمية ولا رسمية للدولة ولبقية الهياكل السياسية كالأحزاب والجمعيات ومراكز المجتمع المدني خاصة بعد إنشاء الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات بتاريخ: 19 جوان 1963⁹، الذي اعتبره الكثيرون امتداد للحركة النسوية التي تشكلت في الثورة. وكان الهدف من إنشاء الاتحاد هو احتواء أي نشاط نسوي، باعتبارها الهيكل السياسي حينها الذي جمع كل النشاطات النسوية تحت رايته، ثم تلى بعد ذلك عدة أعمال ونشاطات خاصة في الفضاء النقابي والجامعي بداية من سنة 1969، الذي اعتبر (أي الفضاءين) الوسط الأنسب الذي تشكل فيه الوعي النسائي، وعملت داخله عدة جمعيات بشكل سري، مما أثر لاحقا في تغيير مسار الحركة النسائية في الجزائر وانتقالها من الأحادية القطبية إلى مرحلة التعددية.¹⁰

ثالثا: المشاركة السياسية للمرأة:

"يستدل على المشاركة السياسية بأنها المشاركة في كل المكاسب الاجتماعية، وتعني كذلك التعاون في مجال الحصول عليها، أو على جزء منها، وهي كذلك اقتسام الأرباح والخسائر معا"¹¹، ومن الصعب حصر مفهوم المشاركة السياسية في عدد معين من الأشكال، فكلما توسعنا ظهرت أشكال وأنماط أخرى لا يمكن أن تتلاقى وتوجد بينها مقاطعة حقيقية، فلا يمكن جمع التجمعات السلمية مع أعمال العنف في تصنيف واحد بالرغم من أن التجمع السلمي قد ينتهي بالعنف في غياب الثقافة الديمقراطية، لكن العكس ليس صحيحا.

لذا تكون المشاركة السياسية هي تلك الصورة التي يدخل بها الفرد العمل السياسي بشكل عام -والمرأة موضوع الدراسة بشكل خاص- من خلال تولي مناصب سياسية، بمعنى آخر ممارسة العمل السياسي، على مستوى أعلى وليس مجرد المشاركة في الانتخابات والاجتماعات وحضور المناقشات وإنما تقلد المناصب السياسية أو السعي لشغله، "فالعمل السياسي يتطلب القيام بدراسة الحوادث والظواهر دراسة موضوعية حيادية تبتعد كل البعد عن التحيز والتعصب والأفكار الشخصية والذاتية، وما يحصل في الواقع هو الاعتماد على الدراسة الشمولية والكلية للظواهر و الاهتمام بها، أما عمليا، فإن غالبية العاملين في الحقل السياسي لا يعيرون شأنًا لهذه الموضوعية والشمولية والحيادية، ما يشكل معضلة أمام اعتماد السياسة الحقيقية في تصرفات طبقة السياسيين في معظم دول العالم"¹²

فتولي المنصب السياسي هو جزء مهم من تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية مما يسمح لها بممارسة السياسة بشكل أعمق، وبدور فعال في اتخاذ القرار داخل المؤسسة السياسية التي تنتمي لها.

ولتحقيق ذلك كان لابد من تنشئة سياسية سليمة وفعالة، حيث "تشكل التنشئة السياسية الوعي السياسي، أي مجمل العمليات التي يتم من خلالها إكساب الفرد سلوكا ومعايير وقيم واتجاهات سياسية متناسبة مع أدوار مجتمعية معينة، حتى لو لم يمارس الفرد نشاطا سياسيا في حزب أو جمعية أو اهتماما بالشأن العام، وتكون هذه العملية مستمرة منذ الولادة إلى الممات، وتعد مرحلة الشباب من أهم مراحل التنشئة الإيديولوجية السياسية، بحكم السمات العامة لهذه المرحلة، إذ تبدأ خلالها بالتكون مواقف الفرد السياسية، و قيمه الاجتماعية، وأنماط سلوكه الاجتماعي والسياسي"¹³

وهذا ما يؤكد الموند فيرى باعتبار بأن "العملية التي تتشكل بها الثقافة السياسية وتتغير، ولدى كل نظام سياسي هياكل مهمة تنفذ مهمة التنشئة السياسية وتلقن المبادئ السياسية التي

تحتوي على قيم سياسية وتوجيه المهارات السياسية للمواطنين وللنخب معا¹⁴ فهي إكساب المواطن "السياسية الموجودة في البنية الاجتماعية للاتجاهات، والقيم السياسية، التي يحمله معه، ليجند في مختلف الأدوار الاجتماعية".¹⁵

وهذا ما حاولت الدولة الجزائرية غرسه في أفرادها خاصة من خلال المؤسسات الرسمية مثل المؤسسات الإعلامية (الراديو والتلفزيون) والمؤسسات التعليمية (من الابتدائي وصولا إلى الجامعي)، حيث ركزت على هذه الأخير بدمج برامج تعليمية توجيهية في الأطر السياسية وهذا لتضمن ولاء شعبها لوطنه من ناحية ومن ناحية أخرى إكساب الأفراد ثقافة سياسية تتماشى ومتطلبات مجتمعهم، وباعتبار المرأة الجزائرية ومشوارها التاريخي من عهد الاستعمار حافل بالتميز، تعزز ذلك بعد الاستقلال من خلال تبني الدولة سياسة تعليمية كانت في صالح المرأة والتي تمثلت في مجانية وإجبارية التعليم لكلا الجنسين مما سمح من زيادة الوعي والفهم الإدراك لدى المرأة خاصة بتلك القضايا التي تهتم لها وتطمح للمشاركة فيها مثل المشاركة في الحياة السياسية، حيث تعززت هذه الأخيرة بمجموعة القوانين التي وضعتها الدولة لاحقا والتي كانت تشجع على إدراج المرأة في الحياة السياسية وتقلد مناصب سامية في الدولة

فالثقافة السياسية التي اكتسبتها المرأة من خلال كل هذه المعطيات وذلك النسيج الكلي من الأفكار، والمعتقدات، والعادات، والتقاليد، والقيم، وأساليب التفكير، وأنماط السلوك، وطرق المعيشة، والقصص، وألعاب، وكل ما أضافته إلى تراثها وتفكيرها، أدى إلى تنمية حسها السياسي بشكل يجعلها قادرة على المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية التي تخص مجتمعها، ليس من خلال صناديق الاقتراع فقط وإنما حتى من خلال تقلد مناصب سياسية وتعمقه في مراكز اتخاذ القرار في مختلف المؤسسات السياسية.

رابعاً: الريادة السياسية للمرأة الجزائرية:

عملت الجزائر على تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والاهتمام بها وجعلها كشريك حقيقي من خلال التوقيع والمصادقة على مختلف الاتفاقيات و المعاهدات وقد عززت هذه المشاركة منذ الاستقلال في دسليتها وقوانينها محاولة ايجاد مختلف الاليات التي من شلنها ان تحفز التمييز الايجابي في التمثيل في مختلف المستويات .وكانت البداية سنة 1926 لما رفع شعار ترقية المرأة ،فقد استفادت المرأة من نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في مجال التعليم والخدمات الصحية والشغل .الذي يضمن مكانة متميزة للمرأة في مختلف اجهزة الدولة ، ولقياس درجة تمكين المرأة سياسيا في الجزائر نعتمد على المؤشرات الدالة والتي تمثل وضع المرأة في الدساتير الجزائرية ووجودها في مختلف التشكيلات الحكومية ونسبة تواجدها في البرلمان بغرفتيه.

ففي التشريع الجزائري نص القانون التأسيسي الاول لسنة 1963 في ظل الدولة الجزائرية المستقلة على في المادة 12 على المساواة بين المواطنين من الجنسين فيما يتعلق بالحقوق والواجبات ، ومحاربة كل انواع التمييز ، نفس المبدأ اكد عليه دستور 1976 في المادة 39 الفقرة الثانية ، والمادة 42 التي نصت على حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة 17.

1988 كان منعرجا تاريخيا في الجزائر بعد الانفجار الشعبي الذي نتج عنه صدامات عنيفة في الشارع الجزائري ، كانت مرحلة تمهد عن انتهاء مرحلة الحزب الواحد والانتقال الى التعددية الحزبية ،كانت بدورها مرحلة حاسمة نحو الانفراج للوضعية السياسية للمرأة ، حيث عرفت هذه المرحلة تنوع حضور المرأة الجزائرية من مترشحة داعمة ،ومنتخبة ،لياتي دستور 1989 الذي اكد على نفس المبدأ الذي جاء الدساتير الماضية الذي ينص على عدم التمييز والتساوي في الحقوق بين الجنسين و تكريس الحريات الاساسية في المواد 51_53 الفقرة الرابعة ، المادة 61 الفقرة الاولى و التي تنص على تقلد المهام والوظائف في الدولة والتساوي في التعليم والتكوين والتساوي في اداء الواجبات .وكان البداية في الانتخابات التشريعية 1997 ترشحت 322 امرأة ، فازت من بينهن 11 امرأة على المستوى الهيات المحلية ، كما شهدت انتخاب المرأة كرئيسة المجلس الشعبي لمنطقة الجزائر ممثلة لحزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ، وعند مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اعطى دعما خاصا للمرأة في المجال السياسي بتواجدها في القضاء ، في التربية (14 منصب) ، واكد على عزمه في تمكين المرأة سياسيا وكان ذلك باعداد سند قانوني كفيا بانشاء مركز وطني للدراسات والاعلام والتوثيق حول

الاسرة والمرأة والطفولة من خلاله يتم استمداد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة في برنامجها لسنة 2007. واعداد استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد المرأة 2006. واعداد استراتيجية وطنية لترقية وادماج المرأة التي امتدت من 2008 الى 2013 ، ودعم الاليات المؤسسة من خلال انشاء المجلس الوطني للأسرة والمرأة ، ومراسد جديدة لدعم التشغيل النسوي وترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال التعديل الدستوري 2008 والذي تم من خلاله وضع المعالم الكبيرة في تكريس حقوق المرأة وتعزيز حضورها في المجالس المنتخبة. فكانت مشاركة المرأة في هذه الفترة في مواقع صنع القرار بمعدل اربع وزيرات و وزيرة الثقافة (حكومة 2004) ، البحث العلمي ، المرأة والأسرة ، والجالية الجزائرية بالخارج. ففي سبتمبر 2004 كان 28.65 / من موظفي وزارة الخارجية نساء ، في الرقم المقابل نجد القنصليات و السفارات كان يمثل 16.46 / وبذلك تصبح النسبة المئوية الاجمالية للموظفات في وزارة الخارجية 24.11 / ، وبذلك فنسبة المصالح الدبلوماسية سواء في المراكز الادارية بوزارة الخارجية او المصالح المعتمدة بالخارج بدءا من منصب سفيرة تقدر ب 25 / من مجموع العاملين لاحصائيات 2009. وهن يشاركن في مختلف المؤتمرات واللقاءات الدولية ، كما اصبحن يرشحن انفسهن للانتخاب في منظومة هيئة الامم المتحدة 18.

ـ **نسبة النساء في البرلمان الجزائري :** كان لتواجد المرأة في البرلمان بغرفتيه نصيبها دال على مشاركة المرأة في عملية صنع القرار والمساهمة في رسم السياسة العامة للدولة الجزائرية ، فقد حصلت المرأة على الترشح والتصويت منذ 162 وصلت الى البرلمان في نفس العام بنسبة قدرت ب 10.5 / ، لتراجع سنة 1964 الى 1.44 / ، وفي الفترة 1977_1982 وصلت الى 3.66 / ، ومن 1982 - 1987 تراجعت الى 1.75 / ، ومن 1987 - 1992 وصل تواجد المرأة في الهيئة التشريعية الى 2.36 / ، ومن 1992 - 1994 قفزت الى 10 / عن طريق التعيين المباشر. لتصل في الفترة ما بين 1994 - 1997 الى 6.25 / ، ومن 1997 - 2002 الى 3.94 ، ومن 2002 - 2007 وصلت الى 6.24 / في الغرفة السفلى بترشح 694 امرأة نجحن في الحصول على 27 مقعد من 389 مقعد ، وفي 2006 اصبح عدد النساء في مجلس الامة 4 . وفي الانتخابات التشريعية 2007 ترشحت حوالي 1018 امرأة على المستوى الوطني وهو ما يعادل 6.3 / ، فقد تميز بضعف حضور المرأة في القوائم الانتخابية ، ماعدا حزب العمال الذي كانت تتراسه الوزيرة حنون حيث قامت بترشيح 100 امرأة ضمن القوائم الانتخابية وهذا راجع للمبدأ الذي يقوم عليه الحزب بالمساواة بين الرجل والمرأة . فكان يدعم العنصر النسوي وتواجدها في المعترك السياسي الانتخابي . ويرفض نظام الحصص ويشجع

مبدا تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة دون تمييز. لتصل بين سنتي 2007-2012 الى 7.7/، حيث حصلنا على 145 مقعد سياسي. حيث سجلت اكبر نسبة تاريخية لتصل سنة 2012 الى 31/ من اجمالي عدد المقاعد في البرلمان. قبل ان يتراجع تمثيلها الى 120 مقعد سنة 2017 من اصل 462 مقعد بالبرلمان.

المرأة الجزائرية في التشكيلات الحكومية : نالت المرأة الجزائرية مكانتها من الحقائق الوزارية في التشكيلات الحكومية وعلى سبيل المثال تكليف اول امراة ككاتبة دولة مكلفة بالشؤون الاجتماعية ، وفي 1984 تم ترقيتها كوزيرة مكلفة بالضمان الاجتماعي ، ثم عينت امراة اخرى كلفت بالتعليم سنة 1986. وخلال 1991-1996 كان هناك 9 نساء ضمن الهيئة التنفيذية في التشكيلات الحكومية المتعاقبة 4 منهن في منصب وزيرة ، 4 كاتبات دولة من الفترة الممتدة من 1997-2008. كما تم فتح منصب الوزيرة المنتدبة ، فقد سمع تعديل الدستور 2008 بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة مجلس الامة 10، المجلس الشعبي الوطني 146 نائبا بمعدل 31.60/ ، المجالس الشعبية الولائية 592 منتخبة بنسبة 29.54/ ، المجالس الشعبية البلدية 4105 منتخبة بمعدل 16.44/ ، كما وصلت المرأة اعلى السلطة القضائية كرئيس مجلس دولة ، واعلى الرتب في الجيش الوطني الشعبي ، والى عضوية الحكومة كوزيرة ورئيسات احزاب ، و مترشحة لمنصب رئيس الجمهورية.

ولا يمكن ان نستثني مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية ، رغم انها لم ترقى للشكل المطلوب لانه يستند الى مدى تقبل هذه الاحزاب لمشاركة المرأة ومدى ثققتها ورغبتها في المشاركة في الحياة السياسية ، فنجد تواجد المرأة في حركة مجتمع السلم داخل الهيكل التنظيمي للحزب (مجلس الشورى) الذي يعد اكبر هيئة تنفيذية بنسبة 20/ ، كما تشرف المرأة داخل الحزب على الامانة ، شؤون الاسرة . كما نجد التواجد النسوي في حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي اولى اهمية كبيرة وتواجدها على المستوى اليكلة التنظيمية وعلى مستوى مكاتب الاحياء . كما نجدها داخل الهيكلية التنفيذية والتشريعية لحركة الاصلاح الوطني وغيرها من الاحزاب.

الى انه بعد احداث الربيع العربي 2011 سعت الدولة الى تفعيل دور المرأة السياسي باليات جديدة هو قانون الكوتا اي ما يسمى قانون المحاصصة الانتخابية وذلك بتخصيص ثلثي مقاعد البرلمان والمجالس المحلية المنتخبة للعنصر النسوي وهذا ما ادى الى رفع تمثيلها الى 31/، الان هذا النظام لم يد طويلا حيث تم الغاؤه من طرف الرئيس عبد المجيد تبون لانه يفتقر الى قوانين المنظمة للعملية الانتخابية ، ولذلك اقر القانون الجديد للانتخابات الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 مارس 2021 قانون المناصفة عوضا عن قانون الكوتا. الذي

يلزم بترشح نصف النساء في القوائم الانتخابية المنافسة، وهو القانون الذي لقي انتقادات واسعة كونه لا يعزز من مكانة المرأة في المشهد السياسي، وفي هذا الاطار تحيز المادة 317 من القانون الانتخابي على تعطيل مؤقت للمادة 202 من القانون الانتخابي والتي تنص على المناصفة في الترشيحات كشرط لقبول القوائم، وما زاد الطين بلة قانون الانتخاب الجديد الذي يعتمد على نظام القوائم المفتوحة والانتخاب المباشر، حيث يمكن المنتخب من اختيار المترشح الذي يريده، الا ان طبيعة المجتمع الجزائري كونه مجتمع ذكوري وعزوف المرأة عن الانتخاب خاصة في المناطق الداخلية، اغلب المصوتون يختارون الرجال 19.

نماذج لنساء جزائريات بارزات في الحياة السياسية: هناك نماذج لنساء جزائريات استطعن ان يلعبن في الحياة الحزبية امثال

1. خليدة تومي: اسمها الحقيقي خليدة مسعودي ولدت 13 مارس 1958 بمدينة عين بسام ولاية البويرة نشأت في منطقة ريفية، كان والدها شيخ زاوية، تلقت تعليمها الابتدائي والمتوسط في مسقط رأسها في مدينة عين بسام، كان الفنان التشكيلي عبد المنعم السحراوي استاذها باللغة العربية بعين بسام في عام 1970، لتلتحق بعد ذلك بالجزائر العاصمة ودرست الرياضيات بالمدرسة العليا للاساتذة ببوزريعة، ثم التحقت بسلك التدريس بثغويات العاصمة الى غاية وصولها الى البرلمان سنة 1997 عن حزب الارسيدي، وقد كانت من اشد المدافعين عن حقوق المرأة والمناوئة للتيار الاسلامي، وكانت ضد قانون الاسرة الجزائري الذي تعتبره مقيدا لحقوق المرأة مهنيا وكرامتها. انضمت الى حزب العمال بقيادة لويضة حنون وشغلت منصب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق المرأة، ثم بعدها انضمت الى حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، وكانت نائبة الرئيس وتراست كتلته البرلمانية ثلاث سنوات بعد انتدابها عن قوائمها في 1997. انسحبت منه 2001 بعد رفضها الانسحاب من الحكومة، بعدها انضمت الى حزب الحركة الشعبية الجزائرية الذي اسسه الوزير عمارة بن يونس والمناوئ لحزب الارسيدي سنة 2002. كانت وزيرة للثقافة في الفترة الممتدة من 2002 الى 2014.

2. زهية بن عروس: ولدت زهية بن عروس في 10 جوان 1958 من عائلة بسيطة في ولاية المسيلة، كانت دراستها في الجزائر العاصمة تلقت تعليمها الابتدائي بابتدائية يوغرطة، لتلتحق بعدها بمتوسطة عمر راسم بالعاصمة لتتحصل على شهادة البكالوريا. فشهادة الليسانس في العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر، التحقت بالتفزة الجزائرية سنة 1980، الى غاية 1997، دخلت عالم السياسة خلال الانتخابات التشريعية لسنة 1997 انضمت الى حزب التجمع

الوطني الديمقراطي نائب في التشريعات التي نالت مقعدا في البرلمان ،لم يدم طويلا هذا المنصب الا اسبوعين ، لتستلم حقيبة كاتبة دولة لدى وزير الاتصال المكلف بالثقافة في حكومة اويحي الثانية وكان ذلك خلال الفترة 1997-1999، وكانت لها مشاركة جموعية وسياسية فعالة .في سنة 2005 استدعيت من طرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في الثلث الرئاسي لمجلس الامة لتصبح عضوا فيها.،في 8 فيفري 2020 انضمت الى حزب جبهة الحكم الراشد 20.

3. سعيده بن حبيلس: ولدت وترعرعت في اسرة محافظة متشبعة بالقيم الاسلاميه من عائلة كثر، هي من اصل امازيغي من تقريت نايت الحاج بولاية تيزي وزو، كان جدها صاحب زاوية، التحقت بصفوف الكشافة الجزائرية وعمرها لا يتجاوز 8 سنوات، عاشت فترة الوجود الاستعماري في تونس، وقبيل الاستقلال عادت الى الجزائر، كانت طالبة في التربية وعلم النفس، التحقت بالاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، واصلت مسارها النضالي والتطوعي ، فاشتغلت في السفارة الجزائرية في تونس كمعدة لجوازات السفر، وفي نشاطات الاتحاد انتقلت الى ورقلة سنة 1967.امتهنت التدريس بالثانوية في الواحات، التحقت بالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات سنة 1967 وسنها لا يتراوح 20 سنة، لتتزوج سنة 1971، بعد 1989 قامت بتأسيس الحركة النسوية الجزائرية للتضامن مع الاسرة الريفية 1991، وكان هدفها هو اخراج الريف من عزله عن طريق المرأة احتراماً للعادات والتقاليد.اصبحت وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالتضامن الوطني، التحقت بالمجلس الوطني الانتقالي وكانت رئيسة لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني، التحقت بمجلس الامة بعد ان عينت من طرف الرئيس اليمين زروال ، شاركت لعدة فضاءات فدرالية عالمية لجمعية ضحايا الارهاب، كانت عضوا مؤسس المركز الدولي للبحث في الارهاب والتضامن مقره في باريس، كانت من المشجعات اللواتي شجعن على مشاركة المرأة في الحياة السياسي فتجلى ذلك من خلال المناقشات التي كانت تحدث بينها وبين الرئيس الاسبق اليمين زروال القاضي بضرورة ادخال العنصر النسوي داخل الاحزاب السياسية فدعمت نظام الكوطة .انتخبت على راس الهلال الاحمر الجزائري في 13 مارس 2014.

خاتمة :

ويبقى موضوع اشراك المرأة في الحياة السياسية من اهم الشروط لتحقيق الديمقراطية القائمة على مبدأ المساواة واعطاء الفرصة للجميع دون تفرقة بين الجنسين ،ولترسيخها في المجتمع يتطلب إتاحة الفرص المتساوية أمام المواطنين لممارسة السياسية، وصياغة الحكم والإسهام في تقرير مصير الوطن ورسم سياساته التنموية المستقبلية، من خلال تفعيل الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية عبر التصويت والترشح للهيئات المنتخبة، أو السياسية مع الآخرين بكل حرية ومسؤولية وشفافية واعتلاء مناصب سياسية تسمح بالممارسة الجادة والمهمة للسياسة، وتمكين المرأة من المشاركة في الشأن السياسي يعكس مدى الوعي بأهميتها كجزء من هذا المجتمع ودورها في تنميته والنهوض بواقعه وتطويره وتحديثه ومدى مساهمتها في عملية التغيير والبناء الاجتماعي .وان كان مسموح بها في القوانين والدساتير الا ان تطبيقها يحتاج الى اليات فعالة لتطبيقها على ارض الواقع لان الامر مرهون في التنشئة الاجتماعية والسياسية للبيئات العربية وما افرزته من انماط السلوكية تقليدية التي مازالت تترى ان المرأة غير قادرة على خوض غمار السياسة ولا حتى اتخاذ القرارات المهمة ، كما ان الاحزاب لا تثق في تولي المرأة لمراكز قيادية و هضم حقوقها وعزلها عن أخذ القرارات الرسمية رغم أنها هي المؤثر الأول والأخير في كل الأحداث الجارية.ورغم كل هذا استطاعت المرأة الجزائرية أن تثبت جدارتها وتحقق الكثير من الإنجازات المهمة على الصعيد الداخلي والخارجي للبلد، فكان لها الدور المهم في تكوين الوسط الملائم للتأثير في بناء اتجاهات التحرر العالمية خاصة بعد الدعم الرسمي الذي تلقتة من جهات عليا سواء تعلق الأمر بإصدار المراسيم التي تجبر جميع الهيئات على إيجاد مكان للمرأة، أو من خلال إجبارية تعليم المرأة وتوفير لها جميع الظروف المواتية لتحقيق ذاتها سواء على المستوى الأسري، ومحيطها الخاص أو على المستوى العام السياسي والاجتماعي والثقافي...

قائمة المراجع:

1. شراب ناجي صادق، التنمية السياسية دراسة النظريات والقضايا، مكتبة دار المنارة، غزة، ط2، 2001، ص 111.
2. ألموند جابرييل، السياسة المقارنة دراسات في النظم السياسية العالمية، ت احمد عناني، دار الطباعة القومية، القاهرة، 1980، ص 16.
3. شراب ناجي صادق، مرجع سابق، ص 34-39.
4. أبو القاسم سعد الله، 2005، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائري، جار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص 214.
5. أحمد مريوش، 1998، كفاح المرأة الجزائرية، دراسة وبحوث الملتقى الوطني حول كفاح المرأة الجزائرية، الجزائر، 1998، ص ص 216-217.
6. مالك حداد، 1977، النساء الجزائريات، وزارة الإعلام، الجزائر، ص 77.
7. بنون محفوظ، 1999، الجزائريون ضحية الأفلطونية الجديدة، دراسة سوسيوانثروبولوجية، دار مارينور، الجزائر، ص 68.
8. عبد الباقي زيدان، 1977، المرأة بين الدين والمجتمع، مطبعة السعادة، القاهرة، ص 394.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 1976، الميثاق الوطني، ص 1969.
10. محمد بن سليمان تيرشين، 2006، التنشئة الاجتماعية وبناء اتجاهات التحرر عند المرأة، رسالة ماجستير، الجزائر، ص 154.
11. شريفة ماشطي، الباحث الاجتماعي، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 10، 2010، ص 145.
12. ألبير رحمة، لبنان وإلغاء الطائفية السياسية والإدارية مسألة الأقليات في العالم، شركة شمالي أند شمالي للطباعة، بيروت 2003، ص 33.
13. محمد قاسم عبد الله، مجلة الفكر العربي "التنشئة الاجتماعية للتفكير السياسي"، العدد 97، 1999، ص 181.
14. عبد اللطيف محمود محمد، التنشئة السياسية للطفل رهان المستقبل للحفاظ على الهوية القومية، مصر، 2006، ص 5.
15. محمد أنور إبراهيم حجاب، التوافق السياسي وسيكولوجية الشخصية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 1996، ص 26.